مسلسل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة بين المد والجزر.

د. زيرمي نعيمة أستاذة محاضرة "ب"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة الذي دامت المفاوضات أكثر من 20 سنة، دون أنّ تتمكن من الانضمام. تطرقت هذه الورقة الى الاطار النظري للمنظمة، ثم مسار وجولات الجزائر من أجل الانضمام، والعراقيل التي تواجهها، إضافة الى الانعكاسات الايجابية والسلبية لهذا الانضمام، وأخيرا طرحت التدابير الواجب اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري بعد الانضمام. خلصت هذا المقال الى العديد من النتائج أهمها بالرغم من أنّ الجزائر قطعت شوطا كبير في طريق المفاوضات الى المنظمة العالمية للتجارة، إلاّ أنها لا تزال تغرّد خارج المنظمة، لعدم تلبيتها مطالب والتزامات تمسّ بالسيادة الوطنية، إضافة الى أنّ للجزائر قطاع عمومي، مازال يحتلّ جزءا هام في الاقتصاد، رغم وجود قانون الخوصصة، وعدم تحديد البنية الصناعية، وسيطرة الاقتصاد الموازي، وعدم تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

الكلمات الدالة: المنظمة العالمية للتّجارة، تحرير التّجارة الدولية، الدول النامية، الجات.

***Résumé*:**

Nous passons en revue dans cet article Le processus d'adhésion de l'Algérie à l'Organisation mondiale du commerce (OMC) dont plusieurs rounds de négociations ont duré plus de 20 ans, sans aucune amélioration. Dans le cadre théorique, l'étude a entamé la définition de l'organisation, puis le chemin des négociations de l'Algérie, ainsi que les handicaps rencontrés pour une bonne intégration au sein de l'OMC. L'article a cité les impacts positifs et négatifs représentés sur l'économie algérienne, face à cette adhésion, aussi que les mesures de sécurité prises pour protéger l'économie algérienne. On a conclu que L'Algérie n'a pas encore réussi à son examen de passage à l'OMC après être entrée en négociation en 1987, grâce aux principaux obstacles, dont Le secteur public dans le cadre de l'économie nationale reste encore dominant, car la privatisation n'arrive pas à s'ancrer dans le paysage économique, dépérissement de son tissu industriel, et La dominance de la sphère informelle, ainsi que la non diversification de l'économie algérienne.

***Mots clés**: Organisation mondiale du commerce, la libéralisation du commerce, les pays en développement, GATT.*

مقدمة واشكالية:

غيّر قيام منظمة التّجارة العالمية ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين العديد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتميز بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، حيث تسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التّجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. تهدف هذه المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التّجارة من كل القيود، ورفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء، وتوسيع

وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، والمساعدة في حلّ النزاعات التجارية القائمة بين الدول، إضافة الى التّعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى(البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التّجارية والمالية والنقدية. منذ انشاء هذه المنظمة قامت دول كثيرة بتقديم طلبات الانضمام اليها، وبالرغم من قبول العديد منها إلّا أنّ دولا اخرى مازالت متعثرة في طريقها الى هذه الخطوة، كالجزائر التي باشرت مسار انضمامها منذ سنة 1987 حين تقدمت بطلب الى اتفاقية التّجارة والتعريفة الجمركية (جات) أولا، وبعدها المنظمة العالمية للتّجارة، من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. في هذا الإطار تندرج هذه الورقة محاولة رصد أهم التحولات التي شهدها مسار ملف انضمام الجزائر الى المنظمة، ودراسة الانعكاسات المستقبلية على الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير نحاول التعرض الى التدابير الحمائية للاقتصاد لمواجه السلبيات التي قد تنجم جرّاء الانضمام، تحت الاشكالية الرئيسية للبحث المتمثلة فيما يلي: **كيف سار ملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، وماهي التحديات التي تواجهها بعد هذا الانضمام؟**.

هدف البحث: تهدف الباحثة الى محاولة تحليل الخطوات التي سارت بها الجزائر من أجل الانضمام الى المنضمة العالمية للتّجارة، إضافة الى العراقيل التي تواجه هذا الانضمام، ثمّ الانعكاسات التي ستنجم من خلال:

- ابراز الاطار النظري للمنظمة العالمية للتّجارة.
- التعرّف على العلاقة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.
- تحليل الايجابيات والسلبيات التي ستنجم عن دخول الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة.
- استخلاص آليات حماية الاقتصاد الجزائري عقب الانضمام الى المنظمة.

أهمية البحث:تنبع أهمية هذا البحث في ظلّ تبنّى هذه المنظمة العديد من الأدبيات الاقتصادية، ولا سيَّما بعد النجاح الكبير الذي حققته بعض الدول إثر انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، وتبنيها سياسات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيدا وأثر هذه المنظمة على الجزائر في حال قبول عضويتها.

منهج البحث :من أجل الإجابة عن تساؤلات البحث اخترنا المنهج الوصفي التحليلي لتقديم المنظمة العالمية للتجارة، ومناقشة قواعدها، شروط الانضمام اليها وأهدافها، وايجابياتها وسلبياتها، وتحليل ذلك على الاقتصاد الجزائري، والتحديات التي تنتظر الجزائر بعد انخراطها في قائمة الدول المنتمية الى المنظمة.

هيكل البحث: لمعالجة الاشكالية تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية كالتالي:

- أولا: الاطار للمنظمة العالمية للتّجارة.
- ثانيا: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة.
- ثالثا: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظلّ الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة.

أولا– الاطار النظري للمنظمة العالمية للتّجارة :

1-1- تعريف المنظمة العالمية للتّجارة:

تمّ إنشاؤها بتاريخ 1994/04/15 لتشرف على نظام جديد للتجارة الدولية يختلف في كثير من جوانبه عن النظام التّجاري الدولي الذي أشرفت عليه "**الجات**"[1] لفترة تقرب من 47 عام بدأت أعمالها من تاريخ 1995/01/01 بعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية بالمصادقة عليها، بالإضافة إلى اليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية (117 دولة).[2] تعرّف على أنها منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطراف، وتعتبر مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة[3]، يقع مقرها في جنيف. تشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية، وهي منظمة ذات صفة قانونية لها كافة الامتيازات التي منحت لها وهي إطار تنظيمي يشرف على تطبيق جميع القواعد والإجراءات المرتبطة بسياسة التجارة العالمية[4]. تعمل منظمة التّجارة العالمية على ضمان أن تعمل التجارة العالمية بسلاسة وبعدالة ومع فرض القيود القليلة بقدر الامكان[5]. تستطيع أي دولة غير عضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للانضمام، لكن يجب عليها، خلال المفاوضات، الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنسجم وقواعد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. تختلف إجراءات القبول والعضوية في منظمة التجارة العالمية باختلاف النظام الاقتصادي للدولة الراغبة في الانضمام أو باختلاف مكانتها الاقتصادية على المستوى التجاري الدولي، وعادة ما تستغرق إجراءات الانضمام إلى المنظمة الدولية من لحظة تقديم الطلب إلى المجلس العام للمنظمة حتى صدور القرار النهائي ما يقرب خمس[6] سنوات[7]. أما عن مهام المنظمة فتشمل[8]:

- تسهيل وتنفيذ وإدارة وتفعيل اتفاقية انشائها والاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف الناتجة عن مفاوضات جولة اورجواي لتحقيق أهداف المنظمة.
- توفير منتدى للتفاهم على القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات فيما بين أعضائها.
- إدارة آلية استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير ووكالاته.

1-2- كيفية الانضمام:

بلغ عدد أعضاء المنظمة 164 دولة الى غاية 29 جويلية 2016، الى جانب 19 دولة[9] في موقع الملاحظ[10]. تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتمّ ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة" 12"، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتمّ الانضمام على أساسها، بخصوص عدّة قطاعات لها علاقة بالتجارة[11]. كما يعني الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق ويتخذ المؤتمر القرار الوزاري قبول العضوية بأغلبية ثلثي الاعضاء، كما يحق عضو أنّ ينسحب[12] من المنظمة العالمية للتّجارة[13]. تتمثل مراحل الانضمام حسب الشكل التالي:

الشكل(1)

مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

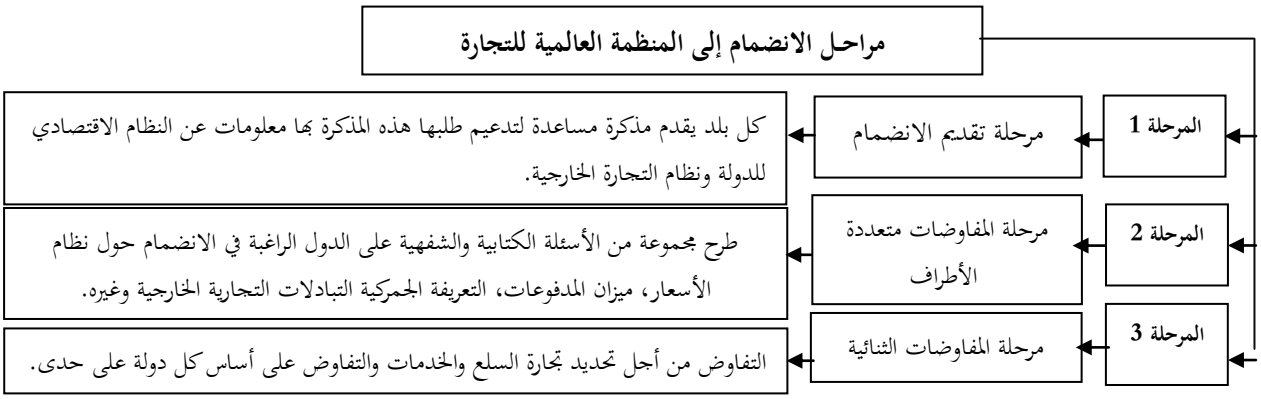

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سليم السعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص53- 54.

إنّ الانضمام الى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، بينما يتم ذلك تدريجيا؛ حيث تسبق العضوية مفاوضات عديدة بين المنظمة والدولة الراغبة في الانضمام يتم فيها تحديد جميع مجالات تحرير التّجارة التي ستلزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي للدولة. إنّ الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة، هو أن تقبل شروط التوقيع، وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والدخول إلى السوق الخارجية، كما يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ[14].إضافة الى أنها تشترط في الدولة التي تكون عضو في المنظمات الدولية أن تكون مستقلة ذات سيادة، وحرية الدولة للانضمام لمنظمات الدولية فلا يجوز ارغام دولة على الانضمام الى منظمة دولية[15]. يعتبر جميع الدول الأعضاء في عام 1947 أعضاء أصليين في منظمة التّجارة العالمية في بداية عملها عام 1995، اضافة الى جميع الدول التي انضمت الى منظمة التّجارة العالمية في الفترة الانتقالية بين الجات والمنظمة(وهي سنتان ابتداءا من بدلاية عمل المنظمة) تأخذ صفة العضوية الاصلية[16]. بإمكان الدول غير الاعضاء في المنظمة أن تحصل على العضوية عن طريق الشروط الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (1)

شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الشروط الشكلية	الشروط الموضوعية
-أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 15أفريل 1994 ، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به. -تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية. -عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية. -فتح أسواقها أمام التجارة العالمية. -تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.	-تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة. -يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام. -الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة. -يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد آل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظلّ السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 11،2012، ص 227.

تتطلب الموافقة على انضمام الدولة التي تتفاوض الانتهاء من[17]:

- المفاوضات متعددة الاطراف أو ما يعرف بمرحلة البحث عن الحقائق وذلك بأن تقدم لجنة العمل تقريرها النهائي حول السياسات والاجراءات والتشريعات تمهيدا لرفعه لدائرة الانضمام في المنظمة.
- المفاوضات الثنائية حول تخفيضات التعريفة الجمركية وكذلك المفاوضات حول جداول التزامات الخدمات وتوقيع بروتوكولات ثنائية مع الدول التي تفاوضت حولها، ثم تسليمها الى دائرة الانضمام.
- الانتهاء من المفاوضات الجماعية حول دعم القطاع الزراعي.
- يعدّ بروتوكول الانضمام ويلحق به جداول التعريفة الجمركية وجداول التزامات الخدمات والمفاوضات الجماعية وتعرض على المجلس العام للموافقة عليها.
- بعد موافقة المجلس العام تبدأ الاجراءات الوطنية لأخذ موافقة البرلمان بقانون والمصادقة عليه ونشره بالجريدة الرسمية.
- بعدها يتمّ اشعار سكرتارية المنظمة بأنه تمت الموافقة البرلمانية والمصادقة على الانضمام.
- بعد30 يوما من تسلّم سكرتارية المنظمة الاشعار يصبح البلد عضوا في المنظمة، وتصدر السكرتارية بلاغا بذلك يوزع على جميع الدول الأعضاء في المنضمة.

1-3- مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة: يلخص الجدول الموالي أهمّ مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة:

الجدول (2)

مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	أهداف المنظمة العالمية للتجارة
-مبدأ عدم التمييز: يقوم هذا المبدأ على مبدأين فرعيين هما:	-إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات

1–مبدأ الدولة الأكثر رعاية: التزام الاعضاء بمنح جميع الدول الأعضاء ذات الامتيازات التي منحتها أو ستمنحها لدولة أخرى وبنفس الشروط والإعفاءات. 2–مبدأ المعاملة الوطنية: التزام الأعضاء بالتعامل مع رعايا الدول الأعضاء الأخرى ذات المعاملة التي تنطبق على رعايا هذه الدولة، من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات التي تمنحها إياه وتشريعات هذه الدولة. **–مبدأ التبادلية:** مقابلة كل تخفيض جمركي وغير جمركي لدولة ما عضو في الاتفاقية بتخفيض معادل له من قبل الدولة الأخرى حتى تتعادل قيمة ما تقدمه الدول الأطراف من التزامات لتحرير قطاع التجارة الدولية. **–مبدأ إلزامية الاتفاقيات الموقعة:** الالتزام بجداول تحدد سقف التعريفات الجمركية المرتبطة بسلع محددة بالجداول، والتزامات النفاذ الى الأسواق والمعاملة الوطنية التي تمنحها الدول لموردي الخدمات الأجانب ....الخ، تخضع هذه الالتزامات في الأساس لقاعدة عدم جواز تعديلها بالتشديد ما لم تحصل الدول على موافقة مسبقة بالتعديل من قبل المؤتمر الوزاري العام للمنظمة، في حال لم تلتزم الدولة بهذه القواعد يمكن مقاضاتها أمام جهاز تسوية المنازعات داخل المنظمة الدولية. **–مبدأ الشفافية:** الالتزام بإنشاء مركز اتصال داخل المنظمة الدولية، يهدف إلى نشر جميع التشريعات والإجراءات التي تؤثر على التزاماتها التجارية تجارة الدول الأخرى الأطراف، والالتزام بإعلام مؤسسات المنظمة وباقي الدول الأعضاء بهذه التشريعات والإجراءات، ليتسنى لهم مراجعتها والوقوف على مدى تأثرهم والاعتراض عليها عند الضرورة. **–مبدأ الأحكام الوقائية:** جواز السماح للدولة الأعضاء في بعض الظروف بفرض قيود على حرية التجارة، وعدم إتباع ما ورد في جداول التزاماتها وقد أجازت الاتفاقية لكل من الدول النامية والدول التي ترغب في حماية صناعتها الوليدة التي لها علاقة اقتصادية متميزة بمناطق استعمارية معينة حتى تستطيع النهوض بعجلة اقتصادها الوطني.	التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل الموجّهة للمنظمة، وإيجاد هيكل لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء. –متابعة السياسات التجارية الوطنية، وتقديم المساعدات التقنية والتكوين للدول النامية. –تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية. –الوصول إلى معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء، إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. –تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها. –التعاون مع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي.

المصدر: زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016،ص84.

1-4- قواعد المنظمة، ايجابياتها، سلبياتها:

تنص المنظمة على جملة من القواعد التي تحكم السلوك التجاري والتي تتمثل:[18]

- الامتناع عن تقديم الحكومة الدعم والإعانات الرسمية للصناعات التصديرية إلا لبعض مستلزمات الإنتاج والإعانات المتصلة بخدمات التسويق.
- امتناع الشركات المصدرة لممارسة المنافسة غير العادلة بإغراق سوق دولة عضو أخرى من خلال بيع سلعة معينة في سوق البلد المستورد سعر أقل من متوسط السعر الذي تباع به السلعة المماثلة في السوق المحلي للبلد المصدر.
- وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لتنظيم إجراءات منح شهادات المطابقة الفنية للمواصفات وضبط الجودة للبضائع المستوردة، وإجراءات منح الشهادات الصحية، والحجز الصحي، والتي تصدر عن المختبرات الغذائية، لاستيراد المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والحيوانات.

- بخصوص حقوق الملكية الفكرية تلتزم الدولة المنظمّة لمنظمة التجارة العالمية بتوفير الحماية الكافية والفاعلة لحقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأعضاء الأخرى بما في ذلك توفير الإجراءات القضائية اللازمة.

تتمثل أهم الايجابيات المتعلقة بالمنظمة في زيادة الدخل النمو الاقتصادي نتيجة التجارة الحرّة، وارساء الأسس والقواعد لجميع اطراف التبادل الدولي من أجل الحياة أيسر، إضافة الى معالجة النزاعات التجارية بطريقة سليمة، وتخفيض تكاليف الحياة وتوسيع نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها عن طريق التجارة الدولية .

إنّ الانفتاح يشجع المنافسة وبالتالي يؤدي الى اقبال الصناعات على تطوير وتحسين منتجاتها، كما توفر اتفاقيات المنظمة اتخاذ قرارات حمائية مضادة للحيلولة دون الاضرار بالصناعات وضمان المنافسة الحرّة مثل الاجراءات ضد الاغراق والدعم، كما تسمح الاتفاقيات للدول باتخاذ اجراءات حمائية في حال وجود مشاكل في ميزان المدفوعات أو نقص في احتياطي العملات الاجنبية ومن أجل حماية الصناعة الوليدة[19]. كما تدعو سياسة التحرير التجاري إلى:[20]

1. إحلال التعريفات الجمركية محل القيود الجمركية، مع تخفيض تلك التعريفات وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.
2. الدعوة إلى استراتيجية التصدير بمعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة من حيث الجودة والسعر وهما أساس المنافسة الدولية، كما تعارض في ذات الوقت سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أنّ النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع دفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسن واضح في الميزان التجاري.
3. يؤكد دعاة الاقتصاد الحر وخاصة خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجود علاقة إيجابية حاسمة بين زيادة الصادرات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

إنّ عدم الانضمام معناه الانغلاق والتقوقع وعدم الرغبة في التطور الى جانب صعوبة دخول أسواق الدول الاخرى، مع امكانية اتخاذ الدول الاخرى الأعضاء اجراءات حمائية ضد الدول غير الاعضاء ولا تستطيع أن تعمل شيئا حيال مثل هذه الاجراءات الحمائية في حين أنّ العضوية تتيح مقاضاة الدول المخالفة في مجلس تسوية المنازعات في المنظمة[21].

لكن بالرغم من ايجابيات هذه المنظمة إلاّ أنها تعرضت للانتقادات، من بينها هيمنة الدول المتقدمة عليها، اهمال الفروق بين الدول النامية والمتقدمة. إضافة الى الاهتمام بالتّجارة على حساب التنمية، والقيود على منتجات الدول النامية عند ولوجها الى أسواق الدول المتقدمة[22]. إنّ الانضمام الى منظمة التّجارة العالمية يعني نظريا تعميم الفائدة على جميع الدول الاعضاء، ولكن الدول المتقدمة هي التي تحظى بالنصيب الاكبر من المكاسب[23]. كما أنّ الحكومة تخسر الحصيلة الجمركية. رغم مرور عدّة سنوات على إنشاء المنظمة العالمية للتّجارة، إلاّ أنّ الخلافات لا تزال بين الكتل المتصارعة داخل هذه المنظمة الدولية على حساب الدول النامية، التي تشكل الأغلبية، ولكنها لا تملك تأثيرا كبيرا في توجيه سياستها، واتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الدول الفقيرة.[24] لكن من الإنصاف أن نؤكد أنّ "**الجات**" ومنظمة التجارة العالمية استطاعتا خلق نظام عالمي معين تتبعه جميع الدول الأعضاء في المنظمة والذى ساعد على تنشيط التجارة العالمية بشكل أكثر كفاءة، كما أنّ وضع آلية لفض المنازعات ساعد على ضمان تجارة دولية مؤثرة[25].

ثانيا–انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :

2-1 **دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة:** تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[26]

- الاندماج في الاقتصاد العالمي: أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إنعاش الاقتصاد الوطني: عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.
- مسايرة التجارة الدولية: فالتّجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر- خاصة على مستوى التجارة الخارجية- على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- توسيع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في المحلية أو السوق العالمية، وتسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري27.
- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى.
- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة :إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية. ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة[28] .

2-2-تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الجزائر من الدول اللاحظة منذ 1964 في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "**جات**"[29].توجب على الجزائر تنفيذ بعض الشروط الخاصة بالانضمام الى المنظمة تمثلت أهمها أولا في أنّ تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية مع مراعاة قوانين "**الجات**" التي تنصّ على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة، وثانيا المرور إلى اقتصاد السوق عن طريق الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين.

يلخص الجدول الموالي أهم الجولات التي قامت بها الجزائر في اطار الانضمام الى المنظمة:

الجدول(3)

مسار وجولات الجزائر من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

رقم الجولة/ التاريخ	محتوى الجولة
03 جوان 1987	إيداع أول طلب لها بـ"**الجات**".
1987/06/17	طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "**الجات**"، وعليه تم تنصيب فوج عمل.
مارس 1995	-تحويل جميع أفواج العمل للانضمام "**للجات**" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة، وقد اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام كتقديم مذكرة حول التجارة الخارجية والإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الأعضاء، وتقديم عروض أولية حول التعريف والخدمات. - الحصول على عضوية "الملاحظ" في المجلس العام للمنظمة، مما سمح لها بالمشاركة في كل أشغال هذا المجلس والاطلاع على المعلومات، والحصول على الوثائق الخاصة بنشاطات المجلس بعد انتهاء مرحلة المفاوضات، تقوم مجموعة العمل بإعداد تقرير نهائي ومشروع بروتوكول الانضمام الذي سيعرض للمصادقة من طرف المجلس الوزاري، وبعد المصادقة عليه بالإجماع، يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد 30 يوما من موافقة الدولة المعنية، كما قامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تمّ طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء.
الأولى 1996	التأكيد على طلب الانضمام الذي جاء في سياق توصيات صندوق النقد الدولي، وتقديم الحكومة الجزائرية في1996 مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري والمؤسساتي.
الثانية 1999	بدء المفاوضات في1999 في مختلف القطاعات، ثم فشلها وتأجيلها إلى2000، ثم في نهاية 2000 إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني، وفي بداية 2001 استفاد الخبراء الجزائريين من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة، إعادة بعث المفاوضات من جديد في أبريل 2001، وتوجيه انتقادات لملف الجزائر من قبل المنظمة.
الثالثة 2002/02/07	خوصصة المؤسسة، وذكر أهم القطاعات التي تم تحريرها (الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم...)، عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية بتطبيق إصلاحات قانونية وتشريعية ومؤسساتية، ثمّ التأكيد على الانضمام.
الرابعة 2002/11/16	إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف، وإثارة مواضيع التسعيرة الجمركية، وإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة.
الخامسة ماي 2003	سعت الجزائر لأقلمه تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات، وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.
السادسة يناير 2004	المفاوضات تسير في ظروف جيدة وبلغت مرحلة متقدمة، كما طالبت المنظمة من الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام. ثمّ تعديل 5 قوانين متعلقة بالتجارة الخارجية المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع.
السابعة نوفمبر 2004	بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بالدخول إلى السوق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم في التشريعات الجزائرية وتطابقها مع تشريعات المنظمة، وطلب الوفد الأمريكي من الجزائر رفع الدعم من المواد الزراعية الجزائرية، رفضت الجزائر لأنّ المزارع الأمريكي يتلقى الدعم. تلقت الجزائر حتى نهاية 2004 أكثر من 3000 سؤال مكتوب.
الثامنة 2005/02/25	تقديم الجزائر لمقترح به 11 قطاع في مجال الخدمات، و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه. ردّ الجزائر على مجموعة من الأسئلة التي طرحت سابقا، لحل بعض القضايا مثل الخوصصة المتبعة والمقاييس الدولية الخاصّة بالاستثمارات، إجراءات الحماية، تخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التّعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية. ارتقت في هذه الجولة المفاوضات لتنظمّ الجزائر رسميا في نهاية 2005 للمنظمة.
العاشرة يناير 2008	لم يلتزم الاتحاد الأوربي بتطبيق جدّي لبنود اتفاق الشراكة مع الجزائر، التي تنص على مساعدة الجزائر في مجال الاستثمارات المباشرة، وتأهيل النسيج الصناعي ومكافحة الفساد، وزيادة الحوكمة ومكافحة الإرهاب وتطوير الإدارة الاقتصادية.

الحادية عشر 2011/04/11	تمت الإجابة على جميع الأسئلة التي طرحت على الجزائر خلال الجولة، وطرح الاشتراطات الجديدة التي طرحت قاعدة51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مشيرا إلى إمكانية تسوية الملف في إطار حل وسط يرضى جميع الأطراف حسب تصريح مصطفى بن بادة وزير التجارة في هذه الفترة، كما قدّم الوفد الجزائري المفاوض أجوبة دقيقة تخص ملف السعر الداخلي للغاز في القطاع الصناعي، حيث حملت الوثيقة التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للصناعات الموجهة للتصدير، وهي النقطة التي ظلت تعرقل تقدم مفاوضات الجزائر مع المنظمة.
الثانية عشر 2014/03/31	استلمت الجزائر أسئلة إضافية من طرف كل من الاتحاد الأوروبي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا واستراليا.
الثالثة عشر بداية 2015	هذه الجولة حاسمة بالنظر إلى كونها تسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى المنظمة بنهاية 2015، اضافة الى تدعيم ملف الانضمام.

المصدر: زيرمي نعيمة، المرجع السابق ، ص239.

اعتبر المكلف بتسيير ملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية **ألبرتو دالتو**، أن المناخ الاقتصادي الجزائري يشجع لانضمام الجزائر الى المنظمة، مشيرا أن الجزائر ستنال رخصة الانضمام رسميا إن واصلت على ذات الوتيرة واستوفت كامل شروط الانضمام، على غرار الإجابة عن كل التساؤلات التي تطرحها الدول الأعضاء، حيث يعرف ملف انضمامها تقدما ملحوظا، بعد ما نفى المسؤولون عن وجود أية عراقيل لنيل رخصة الانضمام، لأنّ الملف يسير في الطريق الصحيح، بعدما قطعت الجزائر أشواط هامة على هذا المستوى. إضافة الى أنّ نيل رخصة الانضمام بعد عقود من المفاوضات، بدأت تتضح ملامحها ولا تواجه أية ضغوط أو صعوبات، كما أنّ الجزائر تفاوض من منطلق الحفاظ على مقوماتها ومبادئها السيادية دون التنازل عنها، بغض النظر عن المعارضة التي تمارسها بعض الجهات لهذا القرار، كما انّ الحكومة درست كل الجوانب وما سيترتب عن هذا الانضمام، واتخذت كل الاحتياطات لذلك، آخذة بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني.

تستأنف الجزائر قريبا مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لكن بعد تنصيب رئيس جديد لفوج العمل الخاص بمفاوضات الجزائر، خلفا للأرجنتيني **ألبيرتو دالتو** المنتهية عهدته. يُنتظر أن تدخل المفاوضات مرحلة جديدة [30].

2-3-تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تواجه الدول المرشحة للانضمام للمنظمة مجموعة من العراقيل تتمثل أساسا في الشروط المفروضة من قبل الدول حديثة الانضمام، والتي تطالب بتنازلات أكثر مما قدمتها هي نفسها. بالنسبة للجزائر فقد وصلت الى الجولة 13 في اطار مسار انضمامها الى المنظمة، ورغم اجابتها على كل الاسئلة المطروحة، والاصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خاصة قطاع التجارة الخارجية، إلاّ أنها لم تستطع إلى غاية الآن الانضمام لوجود العديد من الصعوبات نجمل من بينها:[31]

- غياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.
- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق ساحات التفاوض، وهوامش الحركة لديه وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير، والاعتبارات الأيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحوّل التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.

- عدم تحديد أي برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الاحصائيات، فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة وتغيير الحكومات، وتعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائري، يفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي، وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.
- وجود اقتصاد موازي.
- التسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق.
- وجود الترسانة القانونية في الميدان التجاري، والتي بقيت متأخرة ولا تساير العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الانضمام والشروع في تحرير القطاع الاقتصادي، إلاّ أنّ الإصلاح التشريعي يظلّ أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام.
- للجزائر قطاع عمومي كبير، ويحتل جزءا هام في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة، إلاّ أنّ هذه العملية لا تزال متعسّرة لأسباب تبقى غير واضحة.
- الجهل فيما يخص حقيقة المنظمة العالمية للتجارة، وهناك خلط بينهما وبين المنظمات الأخرى (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وهذا لعدم فهم ووعي من قبل الأطراف الاقتصادية.
- النظرة التشاؤمية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر، والانتقادات الموجهة لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التغير المستمر للمسؤولين عن ملف الانضمام إن كان على مستوى القيادات، أو الخبراء الشيء الذي يؤثر على أداء فريق التفاوض سلبا، وعدم وجود استراتيجية تفاوضية مبنية على أولويات محددة وفق الواقع التنموي للبلد والقدرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية، ومدى قدرة القطاعات المختلفة على مواجهة الانضمام المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية ومقدمي الخدمة الأجانب[32].
- عدم تجديد البنية الصناعية، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية خاصة، مما يفقد من أهمية التجارة الخارجية، واحتكار القطاع العام للتجارة الخارجية وهذا أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقيات "**الجات**"[33].
- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقية بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينات من القرن العشرين، والتي أدت الى التغيير المستمر للحكومات وعدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة الى المنظمة، مما كبح مسار الانضمام[34].
- عدم وضوح شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12، التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدّة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انظمت خلال جولة الاورجواي[35].
- يعتبر تسعير الغاز المزدوج هو أحد قضايا الخلاف بين فريقي العمل للبلدين (الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص) والمفاوضين الجزائريين، حيث يدعو الفريق العامل لتوحيد أسعار الغاز في الداخل وفي أسواق التصدير فحقيقة الأسعار المحلية أقل من الأسعار العالمية تعطي ميزة تنافسية لشركات

اقتصادية في السوق الجزائري، إضافة الى ذلك فإنها تشكل حاجزا أمام دخول منافسين جدد في قطاع الغاز بشكل رئيسي.[36] فالجزائر تريد الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة لكن ليس بأي ثمن، فمثلا لا تريد أنّ توازي سعر الغاز كما في السوق المحلية كما في الأسواق الخارجية مثل ما فعلت السعودية، لذلك فحسب العديد من الخبراء بأنّ الجزائر لن تنضمّ أبدا[37].

- عدم تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.
- بطء الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فعلى الرغم من أنّ سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها الجزائر في أواسط التسعينات أدت الى تراجع السياسات الحمائية (تراجع الحواجز الجمركية وغير الجمركية) إلاّ أنّ ثمة بعض القطاعات التي لم تعرف اصلاحات جذرية كقطاع البنوك والقطاعات المرتبطة بمسائل الملكية الفكرية والثقافية[38].

ثالثا–مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظلّ الانضمام الى المنظمة العالمية للتّجارة:

1-3 خصائص الاقتصاد الجزائري: لا يمكن نفي بعض الخصائص الايجابية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري مثل وفرة الموارد الطبيعية (كالطاقة و المناجم...الخ)، والكفاءات البشرية الشابة الهائلة، موارد مائية جد معتبرة، الى جانب مساحات صالحة للزراعة كبيرة، التخلص من المديونية، إلا أنّ تلك الخصائص السلبية حالت دون اندماجه في الاقتصاد العالمي نذكر منها:

- **الاعتماد الكبير على القطاع النفطي:** حيث يعتبر البترول المحرك الأول والأخير للتنمية في الجزائر، حيث يمثل النفط أكثر من 97% من الصادرات. يستحوذ هذا القطاع على 48% من اجمالي القيمة المضافة، كما يمثل 20% من اجمالي الثروة الوطنية، وتساهم عائداته بـ80% من العائدات المالية للاقتصاد الجزائر[39].
- **حدود التحرر الاقتصادي:** يميل الاقتصاد الجزائري الى اتباع السياسات الحمائية. تعدّ محدودية تحرير الاقتصاد الجزائري من بين العوامل التي أخرت انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتّجارة، فعلى الرغم من الاصلاحات الاقتصادية في سنوات التسعينات أدت الى تخلي الجزائر بدرجة كبيرة عن السياسات الحمائية، إلاّ أنّنا لا يمكن الجزم بأنّ السوق الجزائرية أضحت تتجاوب تماما مع متطلبات وضوابط السوق الحر[40].
- **ضعف النمو المرتبط بالإنتاجية:** لا يمكن وصف النمو المرتبط بالنشاط الريعي نموا حقيقيا، فلم يستطيع الاقتصاد الجزائري تحقيق نمو اقتصادي دائم لضعف انتاجيته.

2-3 التبعات الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية: إنّ هذا الانضمام يجب أن يقوم على نهج عملي ويتطلب التفكير للإجابة على بعض الأسئلة للتعرف أكثر على موقف الجزائر وبيئتها السياسية والاقتصادية مثل[41]:

- ماهي الفائدة التي ستجنيها الجزائر من جرّاء هذا الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- هل في امكانها الدفاع عن مصالحها في الأسواق العالمية؟
- هل هي قادرة على تلبية شروط وقواعد السياسات التجارية التي تحكم النظام التجاري المتعدد الاطراف؟

في كل الحالات ينعكس انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة على الاقتصاد بمختلف قطاعاته، وبالتالي ينعكس على التّجارة الخارجية سلبا وإيجابا كما يوضح الجدول التالي:

الجدول(4)

الايجابيات والسلبيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

الايجابيات المتوقعة	السلبيات المتوقعة
– توفير السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية، وتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية في ظل المنافسة الاجنبية.	– فقدان القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف، وعدم قدرة الاقتصاد على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير.
– الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل تطوير الصناعة المحلية.	– ضعف التسويق واستحواذ الصادرات البترولية على اجمالي الصادرات الجزائرية مما يزيد من التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.
–خلق مجالات انتاج جديدة بالتالي خلق مناصب شغل والتخفيف من معدل البطالة.	–حلّ الكثير من المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة لعدم مقدرتها على المنافسة، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشّا، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية.
–زيادة المنافسة من خلال الدعاية والاشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية الاختيار بين الأحسن والاجود والمنتوج المناسب له.	
–تواجد الشركات المتعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتجات الى الأسواق العالمية، كما أنها ستأخذ على عاتقها ترقية المهارات، الطرق، المعايير القياسية التكنولوجية.	–فتح السوق الجزائرية أمام صناعات أكثر من 148 دولة منتمية إلى المنظمة، وإغراق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة.
	– زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية مما يؤول الى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية.
– فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي سيزيد من المنافسة وهذا ينعكس على المنتج الذي سيكون أفضل وبأعلى جودة وبمقاييس عالمية.	– تلجأ الدول، خاصة المتقدمة الى فرض حماية على أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة، بالتالي لن تستطيع الواردات الجزائرية الولوج الى تلك الأسواق.
–الانفتاح على العالم الخارجي سيزيد من النمو الاقتصادي.	–ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف استعمال التكنولوجيا وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الانتاج في

-تقليص الحواجز في الأسواق العالمية وخلق فرص أوسع للجزائر لتصدير منتجاتها على المدى الطويل. -اكتساب الحق في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا ذلك لأنّ الجزائر دولة نامية، تمنح فرصة حماية الصناعة الناشئة. -إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية (آليات، أسمدة، مبيدات،...) من شأنه أن يحسن معدل التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة عالميا. -إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة. -الاستفادة من النصوص المتعلقة بالفلاحة خاصة ما نصت عليه الاتفاقية بهذا الشأن في تخفيض معدل الدخل إلى 13.3% خلال 10 سنوات، وبالتالي لدى الجزائر مدة كافية لتأهيل القطاع الفلاحي الجزائري -تطور الخدمات المصرفية المحلية عن طريق التعاملات التي تقدمها المصارف الدولية. -استفادة المستهلك من هذه الخدمات بسعر وجودة وكفاءة وتنوع. - وجود مصارف أجنبية ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر. -تطور قطاع السياحة. - التحفيز على العمل والإبداع والاعتماد على النفس وتحسين الجودة في المنتوج،	المؤسسات الانتاجية. -تعاني الجزائر من تبعية للخارج، ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما قد يزيد من فاتورة الغداء الجزائري علما أن 25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته 2.3 مليار دولار. - تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية، حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية، سيؤدي الى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في أسواقها الداخلية، مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي، وضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي. - ارتكاز القطاع الزراعي في الجزائر على استيراد منتج واحد هو الحبوب، حيث تستهلك الجزائر حوالي50% من الكمية الإجمالية من هذه السلع، سيؤثر على اتفاقياتها. -تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن ارتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء. -القدرة المحدودة للمؤسسات المالية والمصارف المحلية على توفير رؤوس الأموال الكافية من أجل الاستثمار. - ضعف جهاز الاتصال الوطني قد يؤثر على تنمية الاقتصاد الجزائري. - ضعف الخدمات المقدمة من طرف الجزائر مقارنة مع تلك المقدمة في الدول المتقدمة. - انتشار الوكالات السياحية الدولية، في غياب الوكالات المحلية المؤهلة، مما يؤدي إلى خروجها من السوق في قطاع السياحة. - قدرات الجزائر الحالية لا تسمح لها باكتساب ميزة تكنولوجية ابتكارية حيث يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير. - ارتفاع تكاليف الاختراع، مما يؤثر على تكاليف السلع المنتجة محليا. -انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، وعدم السيطرة على السلع الداخلية والخارجية لكثرة تدفق السلع.

والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة. – تحفيز المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية (شهادات الإيزو). – تشجيع التجارة الدولية وحرية دخول وخروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتوج المناسب. – تحرير القيود الجمركية يساعد على تقييم السلع بقيمتها الحقيقية بما يسمح بحرية تنقل السلع من وإلى الداخل. – تحفيز المؤسسات الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية. – تحرير القيود الجمركية يشجع على الاستثمار وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.	– نقص الوسائل المتطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي ونقص كفاءة العاملين في هذا المجال.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 86-95.

إضافة الى ما سبق سوف تستفيد الجزائر من المزايا الممنوحة للدول النامية كالتالي[42]:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمسّ عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني.
- مكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل الى 08 سنوات.
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

3-3 التدابير الواجب اتخاذها لحماية الاقتصاد الجزائري بعد الانضمام:

بالرغم من رغبة الجزائر في الانضمام إلى هذه المنظمة ومساعيها الحثيثة إلاّ أنه عليها استغلال كل المزايا الممنوحة للدول النامية من أجل حماية اقتصادها، كما لا يجب أن تنخدع إلى الايجابيات التي من المكن أن تظهر على المدى القصير، كما يتعين عليها دراسة شروط هذا الانضمام وبأي ثمن سيكون؟ وماذا تريد من المنظمة؟ بذلك سيتحتم عليها التضييق على عمليات الاستيراد وتعزيز الإنتاج الوطني والتوجه نحو التصدير لتمكين المؤسسات الجزائرية من الحفاظ على مكانتها في السوق بعد الانضمام من أجل الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، كما يجب عليها إعادة النظر في خطة "الانفتاح غير المدروس على السوق الحرة، بالنظر الى ضعف تنافسية اقتصادها الراجع لهشاشة النسيج الصناعي الذي لا يمثل سوى 0.8 % من مجمل الاقتصاد، بينما لا يساهم إلا بـ5.4 % من الناتج الداخلي الخام.

لمواجهة التحديات التي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري وجب على الجزائر اتباع مجموعة من التدابير لحماية اقتصادها بعد الانضمام كالتالي:

أولا–الاستثناءات: وهي عبارة عن استثناءات من آلية الوقاية للواردات في الاتفاق العام، حيث ينص الاتفاق بعد اللجوء الى الحد من الواردات سواءا بفرض قيود كمية أو بزيادة الرسوم الجمركية كما تعهدت به الدولة في جداول تنازلاتها بإجراء تحقيق من قبل جهة معادية داخل الدولة.[43] يمكن استخدام القيود الكمية حيث هناك استثناءات يسمح فيها بفرض القيود الكمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات، وعليه يمكن للجزائر استخدام هذه الاستثناءات في حال حدوث العجز في الميزان.

ثانيا–الاتفاقيات:

1. **اتفاقيات الإجراءات الوقائية:** يسمح للدول الأعضاء في المنظمّة في المنظّمة العالمية للتجارة من اتخاذ الإجراءات الوقائية[44] المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة، لحماية صناعتها المحلية من أي سلعة بشكل يسبب ضرر كبير فعليا أو محتملا لهذه الصناعة وتأخذ هذه الاجراءات شكل فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم اضافية عليها او سحب التزامات جمركية على هذه السلعة[45].
2. **اتفاقيات الخدمات:** وتقوم أولا على اتفاقية المبدأ والاحكام العامة[46]، وتخصّ كل القضايا التي تخص تحرير تجارة الخدمات، وتقوم هذه الاتفاقية على شروط الدولة بالرعاية والمعاملة الوطنية للموردين الأجانب، الشفافية، والنفاذ الى الأسواق، وثانيا الالتزامات التي تقدمها الدول الاعضاء والخاصة بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها بفتح أسواقها على العالم[47].

ثالثا–الحماية ضد المنافسة غير المشروعة(الإغراق): إضافة إلى ما سبق يتعين على الجزائر حماية اقتصادها ضد المنافسة غير المشروعة(الإغراق)[48] .

رابعا- تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى الإقليمي والدولي: ويتمّ ذلك من خلال الشراكة على المستوى المغاربي للتقارب بين المستويات الاقتصادية، وفرص المشاركة والاندماج، اضافة الى تقوية أواصر الشراكة مع باقي الدول العربية التي تبقى أقلّ منافسة من الدول المتّقدمة، باستعمال أساليب حديثة ومتجددة للحماية الذكية، والارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والوصول إلى المستويات المعتبرة من حيث الجودة والإتقان. إنّ الجزائر وفي اطار مفاوضتها مع البنك الدولي والصندوق الدولي قد تسعى من خلال التوجيهات من قبل هاتين الهيئتين من أدوات العولمة المالية وتحرير الرأسمال، فإنّ تحرير التّجارة الخارجية هي أحد لبنات المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا اقامة منطقة للتبادل الحر[49]. لكن الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتّجارة ومنطقة التّجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي سيحقق للجزائر حتما فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن ذلك يتطلب أيضا الوعي الحقيقي بأنّه لن يتم من دون مؤسسات أكثر كفاءة وتوفر بيئة مواتية لمواجهة هذا الاندماج[50]. فعلى الجزائر ألّا تعيد تجربة الاتحاد الأوروبي مع المنظمة لتخرج الخاسر الأكبر، لذلك وجب عليها توخّي المزيد من الحذر في التفاوض والدخول بأقلّ التكاليف، خاصة في ظلّ الانهيار المتواصل لأسعار النفط الذي أظهر الهشاشة المألوفة للاقتصاد الجزائري مرة اخرى، لأنها لن تستطيع الاستمرار في ترقيع سياساتها بمزيد من الأموال الناجمة عن الريع البترولي. إضافة الى ما سبق يتوجب عليها القيام بـ:

- عدم التسرّع في الانضمام، حتى لا تعيد نفس تجربة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تبني سياسات اقتصادية غير مدروسة العواقب.
- تعبئة المدخرات وتثمين الانجازات والاعتماد على الإمكانات الذاتية.
- تأهيل المؤسسات بمزيد من المرونة والشفافية والعدالة من أجل رفع كفاءاتها وفعاليتها، وتقليص الفساد والحد من انتشاره.
- دعم القطاع الخاص الوطني وزيادة مساهمته في التنمية بإلغاء العراقيل التي تواجهه.
- الحفاظ على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية، وإيجاد صيغ المشاركة بينه وبين القطاع الخاص.
- البحث على أشكال الشراكة والتكتلات الاقتصادية التي تركّز على الشراكة الإنتاجية والاستثمارية بعيدا على الشراكة الريعية.
- كما يتعين عليها أيضا[51]:
  - إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والقضاء على المعاملات التميزية.
  - تجديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الادارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة.
  - وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط ان لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام الى المنظمة.
  - الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الانتاجية.

خاتمة ونتائج:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الجهة الوحيدة المخول اليها ادارة المعاملات التجارية في العالم، كما تستطيع أي دولة غير عضو الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض للانضمام، لكن يجب عليها، خلال المفاوضات، الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنسجم وقواعد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.حققت الجزائر رقما قياسيا عالميا في عملية المفاوضات من أجل انضمامها إلى هذه المنظمة، وهي العملية التي انطلقت منذ عام 1986، مبررة ذلك في أنها تريد تحقيق هذا الانضمام بعيدا عن منطق التنازلات الذي تتعامل به الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة الأوروبية منها، على شاكلة التخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية، وتحرير قطاع الخدمات. ورغم مرور اكثر من 20 سنة على إيداع أول طلب بالانضمام، إلاّ أنه لم يبرح مكانه. إنّ انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء العالمي الذي يمثل 85% من التجارة الدولية لن يتحقق دون مراجعة عميقة وجذرية للسياسة الاقتصادية المتبعة، فبالرغم من أنها شهدت تحولا في سياستها الاجتماعية والاقتصادية المنتهجة، إلا أنّ أغلب هذه التحولات تتعارض مع المبادئ التي تحكم منظمة التّجارة العالمية الحالية خصوصا ما يتعلق بقانون الأسواق الجديد

الذي يعطي أولوية وطنية بنسبة 25 ٪للشركات المحمية، والاشراف على الاستثمارات الأجنبية من خلال اشراك الشريك الجزائري بنسبة 51 % مقابل 49 % للمستثمر الأجنبي.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نلخصها كالتالي:

- إنّ الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، بينما يتم ذلك تدريجيا؛ إذ تسبق العضوية مفاوضات عدّة بين المنظمة والدولة التي تريد الانضمام، يتم فيها تحديد جميع مجالات تحرير التّجارة .
- تتطلب الموافقة على انضمام الدولة التي تتفاوض الانتهاء من المفاوضات متعددة الاطراف والمفاوضات الثنائية مع الدول التي تفاوضت حولها.
- تتمثل أهم الايجابيات المتعلقة بالمنظمة في زيادة الدخل النمو الاقتصادي، وارساء الأسس والقواعد لجميع اطراف التبادل الدولي، إضافة الى معالجة النزاعات التجارية بطريقة سليمة، وتوسيع نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها عن طريق التجارة الدولية .
- بالنسبة لأهمّ السلبيات فقد تمثلت في هيمنة الدول المتقدمة عليها، واهمال الفروق بين الدول النامية والمتقدمة، إضافة الى الاهتمام بالتّجارة على حساب التنمية، والقيود على منتجات الدول النامية عند ولوجها الى أسواق الدول المتقدمة.
- تمثلت أهم دوافع الجزائر لهذا الانضمام في الاندماج في الاقتصاد العالمي، إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحفيز وتشجيع الاستثمارات مسايرة التجارة الدولية، وتوسيع ميدان المنافسة الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى، والاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.
- يعرف ملف انخراط الجزائر الى المنظمة تقدما ملحوظا، إلا أنه تواجهه العديد من العراقيل، كغياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي، وعدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وعدم تحديد أي برنامج واضح، وعدم دقّة المعطيات المقدمة خاصة الاحصائيات، وجود اقتصاد موازي، والتسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق، الى جانب جود الترسانة القانونية في الميدان التجاري، والتي بقيت متأخرة ولا تساير العصرنة في هذا المجال، وقطاع عمومي كبير، ويحتل جزءا هام في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة، التغير المستمر للمسؤولين عن ملف الانضمام ، وعدم تحديد البنية الصناعية.
- على الرغم من أنّ سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها الجزائر في أواسط التسعينات أدت الى تراجع السياسات الحمائية، إلاّ أنّ ثمة بعض القطاعات التي لم تعرف اصلاحات جذرية كقطاع البنوك والقطاعات المرتبطة بمسائل الملكية الفكرية والثقافية.
- من أجل مواجهة المنافسة التي قد يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في حال الانضمام، وجب اتخاذ العديد من الاجراءات على شاكلة استخدام القيود الكمية التي تفرض على الواردات لحماية ميزان المدفوعات، واتفاقيات الإجراءات الوقائية المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أية سلعة، لحماية صناعتها المحلية من أي سلعة بشكل يسبب ضرر كبير فعليا أو محتملا لهذه الصناعة، وحماية اقتصادها ضد المنافسة غير المشروعة(الإغراق)، إضافة الى تأهيل الاقتصاد الجزائري

على المستوى الإقليمي والدولي من خلال الشراكة على المستوى المغاربي للتقارب بين المستويات الاقتصادية، وفرص المشاركة والاندماج، اضافة الى تقوية أواصر الشراكة مع باقي الدول العربية التي تبقى أقلّ منافسة من الدول المتّقدمة.

إنّ الجزائر لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام الى المنظمة، لأنها ستجد نفسها غير قادرة على تأمين مبادلاتها التجارية، أو حتى تحقيق أدنى تعامل مع باقي الدول، دون التعرض للعراقيل، لكن بالمقابل عليها أن تحدد بالدرجة الاولى خياراتها وأولوياتها، وما هي الفائدة من الانضمام ليكون هذا في صالح استراتيجياتها التنموية؟ وما هو الثمن ؟.

وفي الاخير مهما كانت مخاوف أو آمال الجزائر من جراء هذا الانضمام إلاّ أنّه لا مفرّ من انضمام الجزائر الى منظمة التّجارة العالمية لأنه لا يمكنها البقاء خارج منظمة تضم غالبية دول العالم.

المراجع والاحالات:

[1] تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "**الجات**" عام 1947 لكي تأخذ على عاتقها إدارة العلاقات التجارية الدولية.

[2] محمود عبد الرازق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 138.

[3] ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة ،الجزائر، 2003 ، ص57.

[4] عبد القادر تومي، **مصطلحات العولمة**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص115.

[5] إس. تامر كافوجيل ، وآخرون، **المعاملات التجارية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، 2014، ص 255.

[6] إلا أن هذه المدة قد تطول أكثر من ذلك بسبب عدم ملائمة مستوى التحرير التجاري للدولة مع الشروط العضوية ومتطلباتها.

[7] محمود فياض، **المعاصر في قوانين التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2012، ص 244.

[8] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص 139.

[9] من بينها الجزائر، أذربيجان، جزر البهاما، روسيا البيضاء، البوسنة والهرسك، جزر القمر، أثيوبيا، غينيا الاستوائية، إيران، العراق ، ليبيا، أوزبكستان، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، صربيا، سودان.

[10] *https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm consulté le 03 octobre 2016.*

[11] ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، **ص** 75.

[12] يكون هذا الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات ويتم الانسحاب بعد مضي ستة اشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة اخطار كتابيا ينص على طلب انسحاب الدولة المنسحبة.

[13] عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة 01، مؤسسة طيبة، القاهرة، 2014، ص 182.

[14] أي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس ويسمح لها بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخاب.

[15] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الاولى، دار الثقافة، الاردن، 2009 ،ص85-86.

[16] على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص450.

[17] تمام الغول، **مسيرة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات **تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**، صنعاء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية فبراير، 2009،ص50-51.

[18] سكينة حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص219.

[19] تمام الغول، المرجع السابق، ص 25.

[20] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 206.

[21]تمام الغول، المرجع السابق، ص 25.

[22]محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 92.

[23]مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر، طرابلس، 2008، ص 284.

[24] ناصر عدون دادي، شعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية ابن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 137.

[25]احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، **مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ص 21**.

[26]نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق ، ص 134.

[27] سليم السعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008،ص 47-48.

[28] نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد ، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مرجع سابق، ص 71.

[29]زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ماي 2003، ص11.

[30] "**الجزائر تستأنف مفاوضاتها مع منظمة التجارة قريبا**" على الموقع -*http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200293/190428-2016-08-22-17-20-31 بتاريخ 2016/09/01.*

[31] سعداوي سليم، المرجع السابق، ص78.

[32]علي بن أبي طالب عبد الرحمن محمود، **تقييم نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للإنظام**، المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية صنعاء، فبراير، 2009، ص(10).

[33] مقنعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الاداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر**، نوميديا، 2009، ص 47.

[34]جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، المرجع السابق، ص229.

[35]جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 228.

[36] *Mehdi abbas **L'accession de l'Algérie a L'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**, note de travail n° 3/2009 laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale UMR 5252 CNRS - UPMF avril 2009, page11.*

[37] *CAMILLE SARI, **Algérie Et Maroc: quelles convergences économique?, édition CABERA,** PARIS, 2011, Page 196.*

[38]أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص495.

[39]أمال قاسيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 464.

[40]أمال قاسيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 468.

[41] *Mohammed Tayeb MEDJAHED, **le droit de L'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale**, HOUMA Edition, ALGER 2008, Page 90.*

[42]نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد ، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مرجع سابق، ص 71.

[43]سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 100.

[44]يمكن تطبيق هذه الاتفاقيات لمدة 4 سنوات للدول النامية، كما يمكن للدول المنظمة زيادة تعريفتها الجمركية المطبقة على الواردات بشرط أن لا تتجاوز 200 يوم، كما يحق لكل دولة عضو ان تسحب او تعدل التزاماتها.

[45] سعداوي، سليم، المرجع السابق، ص 96.

[46]التي تخضع لها كل الدول الاعضاء.

[47] بالنسبة للجزائر فهي غير مؤهلة في مجال الخدمات لمنافسة الدول الاخرى.

[48] لا يتحقق الاغراق إلا بتوفير شرطان هما أولا أن يؤدي بيع السلع الاجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية يتمثل في انخفاض المبيعات والارباح أو الاستثمارات أو العمالة في صناعة محلية قائمة، وثانيا ضرورة وجود علاقة بين السلعة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر.

[49] الاخضر أبو علاء عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي مقاربة توقعية واحتياطية**، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر،2010، ص83.

*50Mostapha Hassen-Bey, **Entreprise Algérienne Gestion, Mises A Niveau Et Performance Economique**, Centre de publication universitaire, TUNISIE, 2009, Page 20.*

[51] ناصر عدون دادي ، منتاوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، المرجع السابق، ص71.

[52] زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.